

المصطلح في التراث العربي مصطلح العامل عند الفخر الرازي أنموذجا

فايزة طيبي أحمد

جامعة حسية بن بوعلي - الشلف -

يمارس المصطلح دورا فاعلا في مسألة تكوين المعرفة بما هي حمولة دلالية وثقافية، ولكن مثل هذه الصورة لها وجهها التبادلي-الجدلي، بما أن المصطلح لا يخرج عن مقولة أن المعرفة هي بيئة تتكاثف فيها الدلالات وتتوالد وتتناص تحت ضاغطة الحاجة الإجرائية، وهذا يساهم في صياغة شكل المصطلح ومفهومه، لذلك يكون المصطلح "منتج/ منتج ثقافي" لا يغادر ضوابطها أو معاييرها.

و تكتسي قضية المصطلح أهمية كبرى في التراث اللساني العربي، حيث اعتمد علماء العربية على أسس متعددة في وضع المصطلحات اللغوية، فكانت اللغة العربية لغة غنية بالألفاظ مما أكسبها المرونة في التعبير عن مستجدات الحياة التي كانوا يعيشونها، فاعتنوا عناية فائقة بالألفاظ ورعوها بالتصليح والتهذيب والإحكام، فكان اهتمامهم بالمعاني فائقا وذلك بتخير أحسن الألفاظ لتأديتها وإظهار أغراضها ومراميها، لتصل بها إلى الدلالة على القصد؛ فاتسمت ظاهرة المصطلح بشموليتها لتخص كل العلوم والمعارف، ولكنها تتوسل كلها باللغة لصناعة مصطلحاتها، وهنا يكمن الدور اللساني في تأطير هذه الصناعة، وتحديد قوانينها الواضعة للمصطلح والمولدة له. فيتساوق المفهوم مع صناعة مصطلحه في أنساق معرفية تحدها الأسس الفلسفية والمنطقية واللسانية لتكوين المفهوم فتركوا من خلفهم باهتمامهم تراثاً غنياً لا يزال معظمه مظلوماً يحتاج من الباحثين والمختصين إلى أن يكشفوا عنه.

فإلى أي حد يمكن أن تسهم الدراسات العربية التراثية في مساءلة ما كتب حول النظرية اللسانية الحديثة تكميلاً وتعصيلاً ، أو مراجعة وتقويماً ، أو هدماً واستبدالاً ؟ سنحاول الإجابة عن هذه الاشكالية من خلال تركيز الحديث على نظرية العامل ومصطلحاتها عند النحاة عموماً ونمثل لها برؤية رافد معرفي تراثي متميز وهو فخر الدين الرازي.

مدخل: نظرية العامل في النحو العربي ومصطلحاتها:

أدرك رواد اللغة العربية أهمية المصطلح النحوي منذ البداية الأولى لنشأة علم النحو العربي، فعمدوا إلى وضع العديد من المصطلحات العلمية عامة والمصطلحات النحوية بخاصة لإظهار الفروق التي بين المعاني، ولإبعاد المتكلم عن الوقوع في الفساد الدلالي واللحن¹.

تُعدّ مسألة العامل قضية نحوية قديمة قدم هذه اللغة ؛ فقد حازت اهتماماً كبيراً من علمائها ذلك لأنها تمثل عنصراً هاماً وجوهرياً من مكونات الدرس والتحليل في تاريخ النحو العربي.

أولاً: مكونات نظرية العامل:

تعد نظرية العامل دعامة علم النحو- وأن النحو بحسب الدراسات اللسانية- الذي يدرس العلاقات بين الكلمات في الجملة من الناحية الأفقية وليس العمودية، وإن كان لهذه الأخيرة دور؛ وتقوم نظرية العامل على ثلاثة أركان أساسية هي : العمل والعامل والمعمول، والأساس فيها: أنه إذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالبا لآخر من حيث المعنى فإنه يتشبث به لفظاً².

1- العمل:

(ويُسَمَّى الإعراب أيضاً) :هو الأثر الحاصل بتأثير العامل من رفع أو نصب أو خفض أو جزم.³

2- العامل:

العامل ما يُحدثُ الرفعَ أو النصبَ أو الجزمَ أو الخفضَ فيما يليه، والعواملُ هي الفعلُ وشبهه، والأدواتُ التي تنصبُ المضارعَ أو تجزّمه ، والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ ، والأحرفُ التي ترفعُ المبتدأ وتنصبُ الخبرَ ، وحروفُ الجرِّ والمُضافُ والمبتدأ.

والعواملُ قسمان: لفظيّةٌ، ومعنويّةٌ؛ فالعاملُ اللفظي هو المؤثرُ الملفوظُ ، والعاملُ المعنوي هو تجرّدُ المبتدأ من عاملٍ لفظي كان سببَ رفعه، وتجرّدُ المضارع من عواملِ النصبِ والجزمِ كانت سببَ رفعه أيضاً.

فالتجرّدُ هو عدمُ ذكرِ العاملِ، كالتجرّدُ من عاملٍ لفظي كالمبتدأ والمضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم⁴.

3- المعمول:

المعمولُ هو ما يتغيّرُ آخرُهُ برفعٍ أو نصبٍ أو جزمٍ أو خفضٍ بتأثيرِ العاملِ فيه، والمعمولاتُ هي الأسماءُ والفعلُ المضارعُ، والمعمولُ على ضربين: معمولٌ بالأصالة، ومعمولٌ بالتبعية؛ فالمعمولُ بالأصالة هو ما يُؤثرُ فيه العاملُ مباشرةً كالفاعلِ ونائبهِ والمبتدأ وخبرهِ واسمُ الفعلِ الناقصِ وخبرهِ واسمِ إنَّ وأخواتها وأخبارها والمفاعيلِ والحالِ والتمييزِ والمستثنى والمُضافُ إليه والفعلُ المضارع.

ثانياً: نماذج مكونات نظرية العامل:

يكونُ المبتدأ عاملاً لرفعهِ الخبرَ ويكونُ معمولاً لتجرّدهِ من العواملِ اللفظيةِ للابتداءِ فهو الذي يرفعه، والمُضافُ يكونُ عاملاً لجرِّه المُضافُ إليه ويكونُ معمولاً لأنه يكونُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً حسبَ العواملِ الداخلةِ عليه.

والمضارعُ وشبهه (ما عدا اسمَ الفعلِ) عاملانِ فيما يليهما، معمولانِ لما يسبقهما من العواملِ.

والمعمول بالتَّبعية هو ما يُؤثرُ فيه العاملُ بواسطة متبوعه كالنَّعت والعطف والتوكيد والبدل فإنها تُرفعُ أو تُنصبُ أو تُجرُّ أو تُحزَمُ؛ لأنها تابعةٌ لمرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، والعاملُ فيها هو العاملُ في متبوعها الذي يتقدَّمها⁵.

إذن فمتى انتظمتِ الكلماتُ في الجملة إلا وأثرت فيما يليها:

فمنها ما يرفعُ ما بعده أو ينصبُه أو يحزِمُه أو يجرُّه، كالفعل يرفعُ الفاعلَ وينصبُ المفعولَ به، وكالمبتدأ يرفعُ الخبر، وكأدوات الجزم تجزِمُ الفعلَ المضارع، وكحروف الجرِّ تخفضُ ما يليها من الأسماء. فهذا هو المؤثِّرُ أو العاملُ.

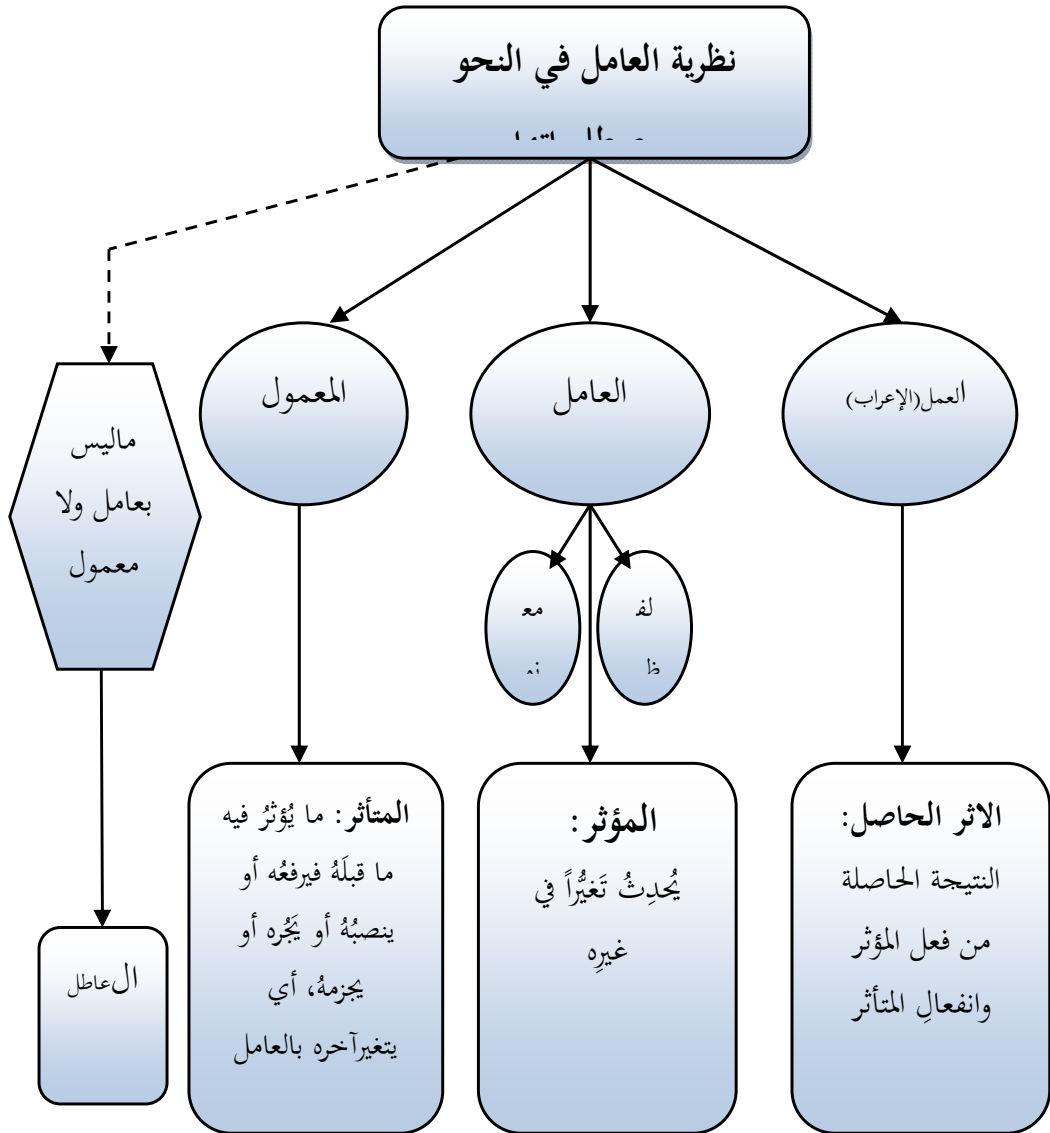
ومنها ما يُؤثرُ فيه ما قبله فيرفعه أو ينصبُه أو يجرُّه أو يحزِمُه، كالفاعل والمفعول والمضاف إليه والمسبوق بحرف جرٍّ والفعل المضارع وغيرها. فهذا هو المتأثِّرُ أو المعمولُ.

ومنها ما لا يُؤثِّرُ ولا يتأثِّرُ كـبعض الحروف، نحو "هل وبل وقد وسوف وهلاً، وغيرها من حروف المعاني.

والنتيجة الحاصلة من فعل المؤثر وانفعال المتأثر هي الأثر، كعلامات الإعراب الدالة على الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، فهي نتيجة لتأثير العوامل الداخلة على الكلمات ولتأثر الكلمات بهذه العوامل.

فما يحدثُ تَغْييراً في غيره فهو العاملُ، وما يَتَغَيَّرُ آخرُه بالعامل فهو المعمولُ، وما لا يُؤثر ولا يتأثر فهو العاقل أي ما ليسَ بمعمول ولا عامل، والأثر الحاصل من رفع أو نصب أو جزم أو خفض يُسمَّى العملُ أي الإعراب.

والخطاظة الآتية تلخص الرؤية المصطلحية لنظرية العامل:



2/ رؤية الرازي في نظرية العامل:

إن البعد الحقيقي لدراسة التراث يتمثل في بيان أصالته، وتصنيفه في ضوء المعطيات الجديدة للعقل البشري، بهدف تخريج فكر يتوافق مع الحياة الحاضرة وطموحات المستقبل، والأخذ بهذا النهج يجعل إنتاج الفخر الرازي جديراً بالاهتمام والدراسة؛ خصوصاً وأن الإمام كان من رواد هذا الاتجاه، فقد كانت له آراء فلسفية وفكرية ونحوية ولغوية ودلالية ولسانية، والذي يهمننا هاهنا هو نظرية العامل عنده، وكيف كان موقفه منها؟ وما هي المصطلحات التي استخدمها في هذه النظرية؟ هل قارب أم خالف أم وهل من تجديد عنده على مستوى المصطلح؟

أ/ أسس نظرية العامل عند الفخر الرازي:

تناول الرازي نظرية العامل في إطارها العام وأولاهها اهتماماً كبيراً، فهي تقوم - عنده - على الإعراب والعامل؛ ذلك أن ظاهرة الإعراب ونظرية العامل وجهان لعملة واحدة، وهما من أهم الدعائم التي يقوم عليها علم النحو. فقد وظف الرازي كما من المصطلحات المتعلقة بها وحدد مفاهيمها سواء اللغوية أم الاصطلاحية مدعماً كل ذلك بالآيات القرآنية وبالأمثلة.

1/ - الإعراب:

الإعراب سمة من سمات العربية وله فوائد وأغراض حرمت منها اللغات المبنية، وقد وجدت اللغة للتواصل وللتعبير عن المعاني، والمعاني تحملها التراكيب المختلفة، حيث أن كل تركيب يتكون من وحدات، وكل وحدة لا بد وأن يكون أثر العامل بارزاً على آخر حرفها؛ وإدراكاً منه لأهمية الإعراب فقد خصص الرازي باباً في مقدمة تفسيره موسوماً بـ: (في تقسيم الاسم إلى المعرب والمبني، وذكر الأحكام المفرعة عن هذين القسمين وفيه مسائل) عالج في هذا الباب مسائل عدة وضح فيها أقسام الاسم وأصوله، كما عرّف بالحركات الإعرابية والبنائية.

ومن أهم المصطلحات الواردة في هذا الباب والتي اولها الرازي اهتماما بالغاً الآتي:

*- الإبانة:

(أن يكون مأخوذاً من قولهم: «أعرب عن نفسه» إذا بين ما في ضميره؛ فإن الإعراب إيضاح المعنى)⁶

*- إزالة الفساد ورفع الإبهام:

أن يكون أعرب منقولاً من قولهم: «عربت معدة الفصيل» إذا فسدت فكان المراد من الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام، مثل أعجمت الكتاب بمعنى أزلت عجمته⁷

ثم يعرف الإعراب قائلًا: (في لفظ الإعراب وجهان: أحدهما: أن يكون مأخوذاً من قولهم: «أعرب عن نفسه» إذا بين ما في ضميره، فإن الإعراب إيضاح المعنى⁸. أما من حيث المفهوم الاصطلاحي، فذكر الرازي عدة مفاهيم مبيناً حقيقته، فقال: (إذا وضع لفظ الماهية، وكانت تلك الماهية مورداً لأحوال مختلفة، وجب أن يكون اللفظ مورداً لأحوال مختلفة لتكون الأحوال المختلفة اللفظية دالة على الأحوال المختلفة المعنوية، كما أن جوهر اللفظ لما كان دالاً على أصل الماهية، كان اختلاف أحواله دالاً على اختلاف الأحوال المعنوية؛ فتلك الأحوال المختلفة اللفظية الدالة على الأحوال المختلفة المعنوية هي الإعراب.⁹

*- حقيقة الاعراب عند الرازي:

بين الرازي ما المقصود حقيقة بالإعراب بقوله: "الإعراب ليس عبارة عن الحركات والسكنات الموجودة في أواخر الكلمات، بدليل أنها موجودة في المبنيات، والإعراب غير موجود فيها؛ بل الإعراب عبارة عن استحقاقها لهذه الحركات بسبب العوامل المحسوسة، وذلك الاستحقاق معقول لا محسوس، والإعراب حاجة معقولة لا محسوسة¹⁰؛

ثم يضيف مفهوماً للإعراب مستدلاً بقول عبدالقاهر الجرجاني، ومبيناً في الوقت نفسه الفرق بينه وبين المبني، قائلاً: "الإعراب اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل: بحركة أو حرف تحقيقاً أو تقديرًا^{1 1}، أما الاختلاف فهو عبارة عن موصوفية آخر تلك الكلمة بحركة أو سكون بعد أن كان موصوفاً بغيرها، ولا شك أن تلك الموصوفية حالة معقولة لا محسوسة، فلهذا المعنى قال عبدالقاهر النحوي: (الإعراب حالة معقولة لا محسوسة، وأما قوله: «باختلاف العوامل»، فاعلم أن اللفظ الذي تلزمه حالة واحدة أبداً هو المبني، وأما الذي يختلف آخره فقسمان: أحدهما: ألا يكون معناه قابلاً للأحوال المختلفة كقولك: «أخذت المال من زيد» فتكون (من) ساكنة، ثم تقول: «أخذتُ المالَ مِنَ الرَّجُلِ» فتفتح النون، ثم تقول: «أخذتُ المالَ مِنْ ابْنِكَ» فتكون مكسورة، فهذا هنا يختلف آخر هذه الكلمة إلا أنه ليس بإعراب؛ لأن المفهوم من كلمة (من) لا يقبل الأحوال المختلفة في المعنى. وأما القسم الثاني: وهو الذي يختلف آخر الكلمة عند اختلاف أحوال معناها فذلك هو الإعراب).

وبعد ذلك يتحدث الرازي عن أقسام الإعراب الثلاثة وهي: الإعراب بالحركة، والإعراب بالحرف، ثم الإعراب التقديري، ويتعرض لكل قسم بالشرح والتحليل والتعليل وضرب الأمثلة عن كل حالة بهدف التوضيح والإفهام، يقول الرازي: (أقسام الإعراب ثلاثة: الأول الإعراب بالحركة، ويضيف الرازي: (أما القسم الثاني من الإعراب: ما يكون بالحرف والقسم الثالث: الإعراب التقديري، وهو في الكلمة التي يكون آخرها ألفاً وتكون الحركة التي قبلها فتحة، فإعراب هذه الكلمة في الأحوال الثلاثة على صورة واحدة، تقول: «هذه رَحَا» و«رأيتُ رَحَا» و«مررتُ

ثم تحدث عن أصل الإعراب؛ فيبين أنه بالحركة ذاكراً العلة في ذلك حيث، يقول: (أصلاً أن يكون الإعراب بالحركة؛ لأننا ذكرنا أن الأصل في الإعراب أن يجعل الأحوال العارضة للفظ دلائل على الأحوال العارضة للمعنى، والعارض للحرف

هو الحركة لا الحرف الثاني؛ أما الصور التي جاء إعرابها بالحروف، فذلك للتنبيه على أن هذه الحروف من جنس تلك الحركات^{1 3}

2/- العامل:

الأساس الثاني الذي تقوم عليه نظرية العامل عند الرازي هو العامل، وقد سماه مرة بلفظه ومرة بالفاعل، يقول الرازي مبيناً ماهية الفاعل وحقيقته: (إذا قلنا في النحو فعل وفاعل، فلا نريد به ما يذكره علماء الأصول لأنا نقول: «مات زيد» وهو لم يفعل، ونقول من طريق النحو: مات فعل وزيد فاعله، بل المراد أن الفعل لفظة مفردة دالة على حصول المصدر لشيء غير معين في زمان غير معين، فإذا صرحنا بذلك الشيء الذي حصل المصدر له فذاك هو الفاعل...) ^{1 4}، ثم يقسم الرازي العامل إلى لفظي ومعنوي:

* العامل اللفظي:

كثيرة هي أنواع وصور العوامل اللفظية التي استعملها الرازي ولا يمكن حصرها في هذه المداخلة، لذلك سوف أقصر على ذكر بعض منها :

- الفعل يعمل الرفع والنصب متقدماً أو متأخراً : والأصل في الفاعل أن يلي الفعل لكنه قد يفصل بينهما فاصل لأغراض يفرضها السياق والمقام، وقد تعرض الرازي في معرض حديثه عن عمل الفعل إلى ما يسمى في النموذج اللساني الحديث بـ«البنية العميقة والبنية السطحية»، وذكر أن الفعل يرفع الفاعل، سواء كان تالياً له أو مؤخراً عنه وبين صورته، ومنها تقدم المفعول عن الفاعل في الصورة لا في المعنى) وبهذا التقديم يكون الفاعل في نية التأخير ومثاله (ضرب غلامه زيداً) يقول الرازي: (...) وهو أن يتقدم المفعول على الفاعل في الصورة لا في المعنى، وهو كقولك: «ضرب غلامه زيداً»، فغلامه مفعول، وزيد فاعل ومرتبة المفعول بعد مرتبة الفاعل، إلا أنه وإن تقدم في اللفظ لكنه متأخر في المعنى) ^{1 5}، فقوله (وإن تقدم في اللفظ لكنه متأخر في المعنى) هو تحديد عميق لما يصطلح عليه الآن بـ(البنية العميقة) وهي الموجودة في ذهن المتكلم (معنى)، وقد أشار إلى ذلك الرازي

كما رأينا، فزيد هو الضارب والغلام هو المضروب، وعليه فجملة (ضرب غلامه زيد) متحولة عن جملة (ضرب زيد غلامه) وهي البنية السطحية، أي الترتيب الأصلي لعناصر الجملة (الجملة الأصلية)، فارتفاع لفظة (زيد) في كلتا الحالتين هي الفاعل في البنية العميقة لدى المتكلم، وهي الوظيفة النحوية لهذا العنصر في هذا التركيب، ومثل هذه الصور كثيرة في تفسير الرازي، لأن الكثير من الآيات - حسب الرازي - لا يمكن الوصول إلى معانيها إلا بالتقدير، والتقدير عملية عقلية وهو عند التحويلين يمثل البنية العميقة.

-وتجدر الإشارة إلى أن الرازي ناقش مسألة العامل اللفظي وعرض فيها لعدة قضايا منها :

*** قضية (عامل النصب في المفاعيل):**أورد الرازي في هذه القضية أربعة أقوال :
فالأول أن البصريين يرون أن رفع الفاعل ونصب المفعول من تأثير الفعل وحده، وحجتهم أن العامل لا بد وأن يكون له تعلق بالمعمول، وأحد الاسمين لا تعلق له بالآخر فلا يكون له فيه عمل البتة، وإذا سقط لم يبق العمل إلا للفعل. وأما الثاني فهو قول الكوفيين أن نصب المفعول ناتج عن مجموع الأثرين: الفعل والفاعل، وحجتهم أن العامل الواحد لا يصدر عنه أثران، لما ثبت أن الواحد لا يصدر عنه إلا أثر واحد. والثالث وهو خلف الأحمر -وهو من الكوفيين- إذ ير أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية وحجته أن الفاعلية صفة قائمة بالفاعل، والمفعولية صفة قائمة بالمفعول، ولفظ الفعل مبين لهما، وتعليل الحكم بما يكون حاصلاً في محل الحكم أولى من تعليله بما يكون مبيناً له.

ورد الرازي على خلف الأحمر بقوله: (... إن الفعل أمر ظاهر، وصفة الفاعلية والمفعولية أمر خفي، وتعليل الحكم الظاهر بالمعنى الظاهر أولى من تعليله بالصفة الخفية) ¹⁶

*** قضية التنازع في العمل:** وهي قضية اختلاف بين المدرستين، حيث أفاض الرازي في الشرح والتحليل فيها وقسمها إلى أربعة مباحث ذكراً صوره ومستعرضاً

مذهب كل فريق وحججه؛ لكنه رجح مذهب البصريين في قولهم إن إعمال الأقرب أولى ونجد الرازي في بيان موقفه من هذه القضية يستعمل مصطلح "القابل" و"المؤثر" تأثراً بالمنطق الأرسطي.

* صور إضمار العامل:

إن علاقة الوحدات ببعضها أفقياً أثناء التركيب هي إطار نظرية العامل عند الرازي، وهي في حدودها تقارب ما توصل إليه اليوم علماء اللسان الوظيفيون، حيث يرون أن النحو يقوم أساساً على العلاقات بين عناصر التركيب، وذلك بالاعتماد على مبادئ عديدة منها العلاقة والرتبة.

من أبرز صور إضمار العامل ما ذكره الرازي: حذف الفعل، ووضح لذلك بمثال وآية، فيقول:

(الفعل قد يكون مضمراً، يقال من فعل؟ فتقول: زيد، والتقدير فعل زيد ومنه قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ} التوبة: 6)، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين) ¹⁷.

كما بينا الرازي في كثير من المواطن صور العامل المتعلق بالظرف منها ما ذكره في العامل في لفظة (حوله) من قوله تعالى: {قَالَ لِلْمَلَأِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ} الشعراء: 34، حيث ذكر أن العامل في نصبه نصبان: نصب في اللفظ، ونصب في المحل، والعامل في النصب اللفظي ما يقدر في الظرف، والعامل في النصب المحلي هو النصب على الحال ¹⁸.

- العامل المعنوي:

ورد العامل المعنوي كثيراً عند الرازي حيث يصعب في هذا المقال ذكر جميع صورته لكن يمكن الاكتفاء بذكر أمثلة.

ذكر الرازي أن الأسباب الداعية إلى ارتفاع الفاعل وانتصاب المفعول وجر المضاف إليه وحصرها في ثلاثة أوجه؛ وجهان منطقيان والثالث نفسي فيزيولوجي، فالأول أننا إذا أخذنا نصاً وأجرينا عليه عملية إحصائية فإننا نجد الفاعل قليلاً

والمفعول كثيراً، فلما قل الفاعل خصوه بأثقل الحركات وهي الضمة وأعطوا للمفعول الأضعف وهي الفتحة حتى يكون هناك تناسب واعتدال في الجانب التصويطي، يقول الرازي: (السبب في كون الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً والمضاف إليه مجروراً وجوه¹⁹):

الأول: أن الفاعل واحد والمفعول أشياء كثيرة، لأن الفعل قد يتعدى على مفعول واحد وإلى مفعولين وإلى ثلاثة ثم يتعدى أيضاً إلى المفعول له وإلى الطرفين وإلى المصدر والحال، فلما كثرت المفاعيل اختير لها أخف الحركات وهو النصب، ولما قل الفاعل اختير له أثقل الحركات وهو الرفع، حتى تقع الزيادة في العدد مقابل الزيادة في المقدار فيحصل الاعتدال²⁰، والوجه الثاني منطقي فلسفي قياساً إلى مفهوم الموجودات في الكون ودرجة التأثير والتأثر، يقول: (الثاني: أن مراتب الموجودات ثلاثة: مؤثر لا يتأثر وهو القوي وهو درجة الفاعل، ومتأثر لا يتأثر وهو الأضعف وهو درجة المفعول، وثالث يؤثر باعتبار ويتأثر باعتبار وهو المتوسط وهو درجة المضاف إليه، والحركات أيضاً ثلاثة: أقواها الضمة وأضعفها الفتحة وأوسطها الكسرة، فألحقوا كل نوع بشبيهه، فجعلوا الرفع الذي هو أقوى الحركات للفاعل الذي هو أقوى الأقسام، والفتح الذي هو أضعف الحركات للمفعول الذي هو أضعف الأقسام، والجر الذي هو المتوسط للمضاف إليه الذي هو المتوسط من الأقسام.²¹

أما الوجه الثالث فيتعلق بالناحية الفيزيولوجية لعملية التصويت، وهو ما يسمى بالاعتقاد اللغوي الذي هو: (ميل المتكلم إلى التقليل من الجهود العضلية والذاكرة التي يبذلها في عملية التخاطب وهي ظواهر موجودة في اللغة كالحذف والإدغام والاختلاس... وغيرها، يقول الرازي: (الثالث: الفاعل مقدم على المفعول: لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل، وقد يستغني عن المفعول، فالتلفظ بالفاعل يوجد والنفس قوية، فلا جرم أعطوه أثقل الحركات عند قوة النفس، وجعلوا أخف الحركات لما يتلفظ به بعد ذلك).²²

من العوامل المعنوية أيضاً: يرى وجوب تقديم الفعل على الفاعل، سواء كان الفعل إثباتاً أو نفياً؛ فإنه يقتضي أمراً ما يكون هو مسنداً إليه، وحجته في ذلك عقلية، يقول الرازي: (... فحصول ماهية الفعل في الذهن يستلزم حصول شيء يسند الذهن ذلك الفعل إليه، والمنتقل إليه متأخر بالرتبة عن المنتقل عنه؛ فلما وجب كون الفعل مقدماً على الفاعل في الذهن، وجب تقدمه عليه في الذكر...) 23

فالفاعل عامل وهو عامل لفظي، والابتداء عامل وهو عامل معنوي، وحرف النداء عامل وهو عامل لفظي، والرازي قد أحاط بالحدود العامة لكيفية البناء اللغوي، وذلك من خلال معرفة الوسائل والأدوات التي تنشأ عنها اختلافات في البنية اللغوية، ولا شك أن هذه المعرفة لا تتأتى إلا من خلال الإحاطة بنظرية العامل .

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول أن:

- اللسانيات الحديثة تكاد تقترب من الفكر اللساني التراثي العربي.
- اهتمام الفخر الرازي بنظرية العامل، واعتماده عليها في تخريج كثير من القضايا النحوية. لأن العامل هو المعين على التفسير، والتعليل، والتأويل للكثير من الظواهر التركيبية في القرآن الكريم، وفي كلام العرب.
- قارب الرازي في معرض حديثه عن عمل الفعل ما يسمى في النموذج اللساني الحديث بـ"البنية العميقة والبنية السطحية"، فهو يرى بأنه لا يمكن الوصول إلى معاني الآيات القرآنية إلا بالتقدير، والتقدير عملية عقلية وهو عند التحويلين يمثل البنية العميقة.

- إطار نظرية العامل عند الرازي هو علاقة الوحدات ببعضها أفقياً أثناء التركيب ، وهي في حدودها تقارب ما توصل إليه اليوم علماء اللسان الوظيفيون الذين

يرون أن النحو يقوم أساساً على العلاقات بين عناصر التركيب، وذلك بالاعتماد على مبادئ عديدة منها العلاقة والرتبة.

-وظف الرازي المصطلحات المتعلقة بنظرية العاملقاربت النحاة قديما واللسانيين حديثا، و تمثلت في:

1- أساس النظرية يتمثل في مصطلحي: الاعراب والعامل.

2- مصطلحات نظرية العامل:

* الاعراب: الابانة

*العامل:مرة بلفظه ومرة: الفاعل

*المعمول:المفعولية.

- التزم الرازي الدقة العلمية في معالجة أسس النظرية ومكوناتها؛. كما انه لم يتعد كثيرا عن ما قدمه النحاة من مفاهيم متعلقة بمصطلحات النظرية .

الهوامش :

1. ينظر:ادريس بن خويا، المصطلح النحوي والبلاغي في الموروث العربي، مجلة عود الند،

العدد98، ص 01، 02.

2. ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، مطبعة دار المعارف، ط5؛ القاهرة، د.ت، ج1، ص73.

3. ينظر:الرجرجاني محمد الشريف، التعريفات، ت:ابراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط1؛

بيروت، لبنان، 1405هـ، ج1، 189.وينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية -

موسوعة في ثلاثة اجزاء-، راجعه ونقحه :عبد المنعم خفاجة، الجزء الاول، ط28، منشورات

المكتبة العصرية، بيروت، 1993، ص18.

4. ينظر.وليد عاطف الأنصاري -عرضاً ونقداً - ، نظرية العامل في النحو العربي، دار الكتاب

الثقافي ، الأردن، دار المتنبي، إريد ، الأردن ، ط 2 ، 2014 ، ص45وما بعدها.

5. عبدالحميد مصطفى السيد، نظرية العامل في النحو العربي - دراسة وتركيب،مجلة جامعة دمشق،

المجلد 18، العدد3و4، 2002، ص46-47، وينظر: وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في

النحو العربي، ص 66.

6. تفسير الرازي ، ج 1، ص 54.
7. المصدر نفسه، ص 55.
8. تفسير الرازي، ص 57.
9. المصدر نفسه، ص 59.
10. المصدر نفسه، ص 61.
11. المصدر نفسه، ص 62.
12. تفسير الرازي، ج 1، ص 65.
13. المصدر نفسه، ص 66.
14. المصدر نفسه، ص 66.
15. ينظر المصدر نفسه، ص 66-67.
16. المصدر نفسه، ص 69.
17. تفسير الرازي، ج 13، ص 71.
18. المصدر نفسه، ص 72.
19. ينظر المصدر نفسه، ص 75-76.
20. تفسير الرازي، ج 13، ص 105.
21. المصدر نفسه، ص 113.
22. المصدر نفسه، ص 132.
23. المصدر نفسه، ص 115.
